في العراق مشاكل بيئية تضاعف من معاناة مواطنيه

ملوثات متنوعة في الأرض والجو والأنهار.. ومعالجات ضعيفة

النهروان تشكو ملوثات منوعة

يوماً بعد آخر تتصاعد الآثار السلبية للتلوث البيئي في العراق في ظل غياب برنامج للحد مما يتعرض له الإنسان العراقي من مخاطر على سلامته وصحته ومستقبله . وإذا كانت مصادر التلوث البيئي تستلزم التفكير بكيفية القضاء عليها والحد من نشاطها حفاظا على الصحة العامة، فأن هذا تتطلب تضافر جميع الجهود لحماية البيئة من مخاطر تلوثها.. البيئة بحد ذاتها ، وكما هو معروف، ليست مملوكة لشخص او حكومة وإنما هي ملكا للجميع لذا فان المسؤولية جماعية لحمايتها خاصة في بلاد وادي الرافدين التي باتت تعاني من تدن واضح في سلامة البيئة والأسباب عديدة كما هي المصادر أيضا يوضحها لنا ذوو الاختصاص .

دراسة: نسبة الأراضي المعرضة للتصحر ٩٢% من المساحة الإجمالية!

بغداد / سها الشيخلي
عدسة/ ادهم يوسف

أسباب التلوث البيئي و أنواعه

عن أسباب تلوث البيئة العراقية يحدثنا الدكتور عدنان قحطان أستاذ مادة الأنواء الجوية (سابقا) في جامعة بغداد فيقول: هناك أسباب عديدة أهمها ما نتج بسبب الحروب التي خاضها النظام المباد ، والتي أثرت سلبا على البيئة و أدت إلى تلوث الهواء والماء والتربة . وأضاف هذه الملوثات تنوعت من مواد سامة ومشعة، نتيجة تدمير المنشآت الصناعية والعسكرية والمدنية ، وسكب ملايين اللترات من المواد الكيمياوية ، وهنا لابد ان نذكر ان الحروب لوثت أكثر من ٦٣ منشاة صناعية ، و٣٠٠ منشاة عسكرية حتى صار العراق يئن تحت وطأة التلوث الإشعاعي نتيجة إلقاء القوات المحتلة أكثر من ٤٠ طنا من اليورانيوم المنضب طبقا لتقرير سري أمريكي أعده ماركوري الخبير في شؤون السلاح في البنتاغون .

وتشير التقارير إلى ان هناك كثيرا من المناطق الملوثة بهذا الإشعاع ،منها منطقة الريحانة في الموصل وقرية الأنصار في النجف وملجأ العامرية ومحافظة الناصرية ومعمل البتروكيمياويات في البصرة .... وهذا جزء يسير من تحديد الأماكن الملوثة بالإشعاع حيث هناك مناطق اخرى لم يشر لها التقرير . كما تم إلقاء قذائف عنقودية مليئة باليورانيوم تبلغ نحو ٢١٧٠قذيفة، وتحتوي على ١٨٠٠ مليون وثمانمائة قنبلة ،وفقا لتقرير هيومن رايس لعام ٢٠٠٤.

وأوضح قحطان انه اذا ما تحدثنا عن التلوث في النفط ومشتقاته فلا ننسى قصف عدة مصاف كبيرة مثلا مصفى الرميلة والزبير ومحطة كبس الغاز في حقلي الرميلة الشمالي والجنوبي ،ما ادى الى التلوث بالنفط والغاز وادى الى انتشار بقع الزيت في شط العرب والخليج العربي، فضلا عن التلوث بالغازات الناتجة عن احتراق الغاز ومشتقاته وما سببه من أضرار بالبيئة والأحياء ،خاصة الأحياء المائية والطيور

ونتيجة العمليات العسكرية فقد تلوثت التربة وخاصة الزراعية منها وأدى ذلك الى تخريب الطبقة السطحية لها ، ما أدى الى بروز ظاهرة التصحر وتكوين الكثبان الرملية بفعل حركة الآليات العسكرية، إذ ان أنواع التلوث والضرر البيئي في هذا المجال كثيرة ، كما إن التلوث يأخذ أشكالا عديدة منها ما هو من صنع الإنسان ومنها ما هو بفعل المناخ ،حيث تشكل ظاهرة العواصف و الغبار إحدى أهم تلك الظواهر لأنها باتت تهب بشكل كبير في الآونة الأخيرة . ولنا أن نبين حجم الضرر الذي تسببه تلك العواصف الترابية خاصة على مرضى الربو والجهاز التنفسي الذين تمتلئ بهم صالات الطوارئ ، إذ نقلت لنا التقارير الصحفية عن حالات وفاة جراء العواصف الترابية مع ما يرافقها من تدن ملحوظ للطاقة الكهربائية ،وما تسببه من سقوط الأبراج الناقلة للكهرباء الوطنية ، كما تنعدم الرؤيا إلى درجة كبيرة تؤدي إلى الحوادث المرورية خاصة على الطرق الخارجية.

و يحدثنا المهندس في أمانة بغداد سابقا عبد الرحمن العاني عن مشكلة الصرف الصحي وتلوث المياه وإنشاء البرك والمستنقعات وعدم وجود تجمعات للصرف الصحي قائلا : هناك ١٣٧ معملا موازيا لنهر دجلة تصب جميع مخلفاتها في النهر كما توجد ٣٠محطة للصرف الصحي تصب جميعا في هذا النهر الذي يتعرض لحالات تلوث كبيرة . وهذا ما يشكل كارثة بيئية ، كما إن –انتشار حاويات الازبال سواء كانت حديدية او كونكريتية وانتشار القمامة والبرك وانعدام عمليات الطمر الصحي التي تفتقر الى الضوابط الصحية، تؤثر سلبا على البيئة من خلال ما تنشره من روائح كريهة تلوث هواء العاصمة والمحافظات الاخرى.

وأضاف –لقد تلوث الهواء بسبب الأنشطة الصناعية وحركة المركبات الأمر الذي انعكس سلبا على البيئة من خلال الأبخرة المنبعثة منها او عوادم السيارات بسبب عدم وجود نظام للمراقبة وعدم وجود أحزمة خضراء ويشير المهندس العاني إلى مشكلة اخرى تتمثل بمخلفات المستشفيات والأنقاض وتصريف المياه الثقيلة التي ترمى في الانهر وما تحتويه هذه المخلفات من الفيروسات والإشعاع ، لذا طالب بوضع آلية لمنع مثل هذه التصرفات ووضع ضوابط ومعايير لمعالجة هذه النفايات الخطرة وبشكل سليم وعلمي تفاديا لانتقال الأمراض الخطرة والمعدية إلى الإنسان ، موضحا بان هناك كثيرا من الملوثات ومنها تلوث الماء والغذاء والتلوث البيئي الزراعي، الذي احد ابرز أسبابه عدم تحديد نوعية المبيدات التي تستخدم في الزراعة وعدم مراعاة المستخدم لها قواعد وقوانين الغذاء الدولية .

سبل القضاء على التلوث

و للقضاء على التلوث البيئي في بعض أشكاله يؤكد المهندس العاني ضرورة الإسراع في وضع سياسة بيئية تستند إلى الأسباب والنتائج سواء كانت تلك الملوثات بسبب الحروب أو بأي سبب آخر ويجب أن تستند هذه السياسة إلى المسوحات والاستبيانات سواء كانت مباشرة او غير مباشرة كما يمكنها الرجوع الى التقارير البيئية في الدوائر ذات العلاقة في المحافظات وان تستند الدراسات الى معلومات دقيقة عن الواقع البيئي وكيفية تنفيذ الخطة والمراقبة بالاستعانة بالخبراء والوزارات المعنية كوزارة الزراعة والصحة والعلوم والتكنولوجيا وحشد جميع الجهود وفقا لخطة مدروسة ومعدة إعدادا دقيقا ، كما ينبغي بناء قاعدة معلومات خاصة بالتلوث البيئي تضم اعضاء من الأساتذة وخبراء البيئة ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة وذات الاختصاص مع الاستعانة بالمنظمات الدولية المتخصصة وتوفير أجهزة قياس ومراقبة مستويات التلوث وإنشاء مختبرات حديثة تعمل على قياس تركيزه .

وأشار الى ان من المعالجات الاخرى وضع الضوابط والمعايير القانونية لمنع القيام بتصريف المخلفات الصناعية والزراعية والبترولية والمنزلية في الانهار وفرض عقوبات رادعة لمثل هذه التصرفات ودراسة المواقع والمنشآة الحالية لمحطات التصفية ومحطات تصريف المياه القذرة وإلزام أصحاب المعامل باستخدام الأساليب العلمية كالفلاتر والمرشحات لتقليل التلوث ودراسة ارتفاعات المداخن للمصانع والمعامل

دون إغفال كما يقول المهندس العاني ، وتفعيل قوانين حماية وتحسين البيئة ومنها القانون رقم ٣ لسنة ٩٧ وقانون الصحة والسلامة المهنية رقم ٦ لسنة ٨٨ وقانون الشركات مادة ٧٤ وقانون الشروط العامة والخاصة للمقاولات الهندسية والمدنية مادة ١٦ إذا ما علمنا بان هذه المواد القانونية تجد سندها في النصوص الدستورية مادة ٣٣ والمادة ١١٤ كما ان قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ٦٩ المواد ٤٧٩ -٤٩٦ – ٤٩٧ -٤٩٨ وضعت أحكاما عقابية على من يتسبب في التلوث البيئي .

ويختتم المهندس العاني حديثه بالقول :إن الحكومة ملزمة بمعالجة الضرر البيئي سواء كانت عن طريق تفعيل القوانين من قبل الجهات المتخصصة ونقصد بها وزارة البيئة كما ان من واجب الحكومة طبقا لمسؤوليتها الدستورية وحفاظا على البيئة الانضمام الى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية مجلس أوربا بشأن الأنشطة الخطرة لعام ٩٢ واتفاقية لوغانو واتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى لعام ٧٩ واتفاقية فينا وبرتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون وكثير من الاتفاقيات الدولية . ويضيف : بشكل عام البيئة هي ملك للجميع وليس لأحد لذلك فمن واجب الجميع الحفاظ عليها كل من موقعه.

مياه الصرف تلوث دجلة

٣٠ محطة للصرف الصحي تصب مياهها في نهر دجلة.. ولا من رادع

وكيل وزارة البيئة: رفعنا تسع دعاوى على وزارات لم تلتزم بشروط البيئة

وكيل وزير البيئة

وفي مجال التلوث البيئي كان لابد لنا من لقاء احد المسؤولين في وزارة البيئة فكان هذا اللقاء مع الدكتور كمال حسين وكيل الوزارة الذي قال : إن في العراق ٣٩ موقعا ملوثا وهي مواقع ناجمة عن الحروب ، كما لدينا مواقع أخرى غير حربية منها موقع التويثة الذي حدث بسبب (ملوثات الطاقة) الحاصلة فيه والناجمة عن تسرب الإشعاع بطرق مختلفة ، وكذلك هناك مواقع أخرى غير حربية ملوثة في الموصل لنفس السبب ، و لدينا مناطق ملوثة في الزبير في محافظة البصرة وهي ملوثات عسكرية ناتجة عن دخول قوات التحالف في عام ٢٠٠٣ ولحد الان . و عن جديد الوزارة في مجال معالجة التلوث قال : في مجال العواصف الترابية سيذهب وفد مكون من ٢٥ عضوا من منتسبي وزارة البيئة ووزارة الزراعة الى طهران بعد أيام قلائل للمشاركة في مؤتمر تقيمه منظمة حماية البيئة في ايران، كونهم مهتمين ومتابعين لظاهرتي العواصف والتصحر والجفاف وكانت لهم مساعدات ومشاركات للعراق في طرق معالجة التربة، وسنناقش في ذلك المؤتمر السبل الكفيلة في الحفاظ على بيئة نظيفة واستخدام مواد طبيعية ونباتية للحد من تلك الظواهر والوقوف بوجهها، ذلك لان لإيران تجارب ناضجة وناجحة في هذا المجال، وسيدخل الوفد المشارك في (كورس) في مجال كل من مكافحة التصحر والجفاف وكل ما له علاقة بالأنواء الجوية.

ويوضح بما يخص مياه الصرف الصحي التي ترمى في مياه العراق انه تم في هذا العام رفع شعار (لا مياه صرف صحي في انهار العراق) وقد وجهنا كتبا قبل عامين شديدة اللهجة الى كل من وزارات البلديات، الصناعة ، النفط ، وأمانة بغداد وأعطونا وعدا في عام ٢٠٠٨ باتخاذهم تدابير لغرض منع تصريف مياه الصرف الصحي إلى الأنهار، الا ان الجهات المذكورة لم تفعل شيئا ، والآن وبعد انتهاء المدة المحددة بسنتين سنرفع دعاوى قضائية على كل المخالفين الذين لم يلتزموا بالشروط بل وحتى سنفرض غرامات مالية ، ذلك لأننا نعاني من انخفاض في مناسيب مياه الشرب وارتفاع نسب الفشل في الحصول على مياه صالحة للشرب ، في حين ان المعالجة سهلة من خلال نصب (وحدات جاهزة) لتصريف المياه الصحية.

وأضاف لقد وعدونا بالعمل ولكن ولا جهة واحدة قامت بعملها ، ما جعلنا نرفع ٩ دعاوى على كل من وزارة الصحة، البلديات، وأمانة بغداد كل حسب اختصاصه، وقد تؤثر هذه الدعاوى على الواقع السياسي و سيكون هذا العام حاسما في مجال مياه الصرف الصحي.

في وقت يهدد الجفاف أراضينا ،نجد مواقف الجهات المسؤولة ضعيفة

إلى وقت ليس بالبعيد كان العراق بمنأى عن مشكلة التصحر والجفاف بسبب وجود النهرين العظيمين دجلة والفرات ، غير ان التجاوز على حصص العراق المائية من قبل تركيا وتحويل ايران مجرى بعض الانهر الموجودة في داخلها التي كانت تصب في الانهر العراقية ، أدى الى تعرضه لمخاطر حقيقية في هذا الجانب المهم ، كما ان ارتفاع درجة حرارة الارض ضاعف من حجم هذه المشكلة في العراق وغيره من البلدان التي باتت مهددة بالجفاف والتصحر ،ما يشكل مخاطر بيئية كبيرة اخرى.

وبشأن هذا الجانب يقول المهندس نوزاد يونس : إن السياسات المتهورة للنظام السابق افقدت العراق الكثير من هذه الامتيازات بسبب تدهور علاقاته مع الدول المجاورة وعدم توقيعه لاتفاقيات ملزمة مع دول مصادر المياه كتركيا وايران وسوريا ما حدا بهذه الدول بعد انتشار ظاهرة شحة الامطار وارتفاع درجات الحرارة الى القيام بانشاء سدود جبارة على مصبات الانهار المتوجهة الى العراق دون الالتفات الى مصلحة العراق ضاربة حقوقه المائية عرض الحائط مستغلة وضع العراق السيئ وعزلته الدولية إبان حكم الصنم المقبور . ما تسبب بحجب نسبة عالية من مستحقاته المائية ، وادى بالنتيجة الى تفاقم مشكلة الجفاف في العراق وبروز ظاهرة التصحر فيه. وتزداد مشكلة الجفاف تفاقما هذا العام لأسباب عديدة في مقدمتها انخفاض الكميات التي تطلقها تركيا من مياه نهري دجلة والفرات بسبب قيامها ببناء عدد كبير من السدود على مجرى النهرين خلال سنوات طويلة. وما يزيد من حجم المشكلة بحسب المهندس نوزاد موقف الجهات الرسمية المسؤولة غير المبالي والضعيف تجاه التجاوز على حصص العراق المائية من خلال متابعة التصريحات في الصحف ووسائل الاعلام.

ويبدو لنا ان كل ما بذل من جهود ومحاولات لحل هذه المعضلة لم يقترب من الحل المنشود الذي يخدم مصلحة العراق ويؤمن له حصته العادلة من مياه نهري دجلة والفرات، ويوضح المهندس يونس : انه وفي تصريح للأمانة العامة لمجلس الوزراء أقرت فيه (وجود تعقيد في ملف تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة مع العراق)، ويؤكد الامين العام للمجلس ان احد أسباب تعقيد المشكلة هو استخدام المياه ورقة ضغط لتحقيق مصالح سياسية او اقتصادية ، وهنا نتساءل اذا كان هذا هو الحال فلماذا لا يستخدم العراق ما يمتلكه من ورقة او أوراق ضغط لتحقيق مصالحه الاقتصادية المشروعة مع دول المنبع ؟! ولماذا يقتصر التحرك على المناشدات والمطالبات والتوسل وحتى الإغراءات بزيادة الاستيراد لعلها تجدي نفعا كمحفز للدول الاخرى لإعطائنا حقوقنا المائية من نهري دجلة والفرات؟.

و يضيف حتى اللحظة لم نحصل الا على الوعود والتصريحات من قبل المسؤولين الأتراك والتي لم تتم ترجمتها الى افعال . وحتى عندما تتم زيادة إطلاق المياه بعد اشتداد الضغط العراقي وزيارة بعض المسؤولين العراقيين لها فان الحالة سرعان ما تعود الى سابق عهدها وتتبخر الوعود، وكأن ذلك لم يكن كافيا لإيذاء العراق فشرعت ايران من جانبها بقطع مجرى الانهر الصغيرة التي تصب في العراق وتحويلها الى اراضيها .والغريب في الامر انه عندما تحاول الجهات العراقية المختصة مناقشة هذا الموضوع فان الجهات الإيرانية ترفض حتى مجرد مناقشته ،مما يشير بشكل واضح الى ان مثل هذا الامر مقصود ومخطط له لأجندات معينة، سواء من قبل ايران او تركيا . أما بالنسبة لسوريا فإنها تستجيب لممارسات تركيا في تقليص كميات المياه التي تطلقها من نهر الفرات ببناء السدود للاستفادة من تلك المياه القليلة على حساب حصة العراق ومن دون التنسيق معه ،ما يجعل العراق هو المتضرر الاكبر من تصرفات وخطط تركيا المائية . لذا على الحكومة ومؤسساتها المائية ان تبادر بالمحافظة على مخزون المياه ووضع الخطط الكفيلة بعدم الهدر العشوائي للماء الذي نلاحظه في الكثير من تفاصيل حياتنا دون اعتبار لأهمية هذه الثروة المائية التي نتعمد هدرها دون وعي منا .

وقال :ان ظاهرة التصحر أصبحت مشكلة يعاني منها المواطنون وتؤثر على الصحة العامة من خلال العواصف الترابية المتكررة وانحسار المناطق الخضراء في حدود العاصمة وخارجها حيث نشاهد اليوم تراجعا في الاهتمام بالمزروعات التي قامت أمانة بغداد في العام الماضي بزراعتها والتي غيرت من وجه بغداد نحو الأحسن لكن ما نلاحظه حاليا هو ضعف المتابعة والاهتمام والرعاية من قبل موظفي الأمانة أنفسهم وبما يعرض هذه المزروعات للموت .

وشدد على إن ضياع مياهنا وإلقاءها في الخليج يحتاج الى وقفة جادة ،وان فكرة إنشاء سد على شط العرب فكرة تستحق أكثر من اهتمام لانه في حالة انجازه سيوفر المياه ويعيدها الى اراضي العراق وسيساهم في احياء ملايين الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة وهو مشروع مطروح نطالب وندعو الى تفعيله وإظهاره للوجود لاسيما ان الدول المجاورة قد اهتمت منذ اكثر من عقدين بإنشاء السدود ، حيث ان سد اتاتورك في تركيا وسد كرج الكبير في ايران وسد الرقة في سوريا كلها ساهمت في انعاش الزراعة في تلك البلدان ولكن على حساب العراق . ان ظاهرة التصحر والجفاف تحتاج الى اهتمام سياسي والى دراسات علمية وموقف حكومي مسؤول.

الزراعة متفائلة.. والعراق يواجه أكبر مشكلة بيئية

رغم التصريح المتفائل الذي أعلنته وزارة الزراعة الأربعاء ١٣ / ٦ / ٢٠١١ الذي أشارت فيه الى ان نسبة التصحر في العراق من النوع المتوسط ،حيث انها تنخفض بين الحين والآخر بسبب الجهود التي تبذل للحد من انتشار الأراضي المتصحرة في البلاد، أكدت دراسة نشرت على الانترنت ان العراق يواجه اكبر مشكلة بيئية في تاريخه تتمثل بالتصحر الشديد والتي تعرض أمنه الغذائي للخطر، حيث تقدر نسبة الأراضي المعرضة لخطر التصحر بـ ٩٢ ٪ من إجمالي مساحة العراق .

وقال مدير عام الهيئة العامة لمكافحة التصحر محمد غازي إن "نسبة التصحر في العراق تنخفض بين الحين والآخر بسبب المشاريع الإستراتيجية التي تنفذها الوزارة ضمن الخطة الاستثمارية والتي تعتمد على رفع مساحة الأراضي الزراعية من خلال تقنيات حديثة" . وأضاف إن "نسبة التصحر في الأراضي العراقية من الدرجة المتوسطة وليست من الدرجات العميقة" .

وبيّن إن "الوزارة تنسق مع وزارة الموارد المائية لاستصلاح اكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية في المناطق الغربية والجنوبية التي تتميز بأرض قابلة للتصحر بسبب الملوحة" .

وأعلنت وزارة البيئة العراقية عن أن نهر الفرات أكثر تلوثا من نهر دجلة بنسبة تصل إلى الضعف.

وقال غازي إن "نسبة الملوحة هي السبب الرئيس وراء تصاعد مستوى الملوحة خلال الفترة الأخيرة بسبب ركود نسبة الأملاح في المياه لقلة تدفق المياه من منابعها في تركيا وسوريا وخاصة في الأراضي التي هي بجانب الفرات" .

وأعلنت وزارة الموارد المائية أنها بدأت بإعداد مسودة قانون المجلس الوطني للمياه الذي سيأخذ على عاتقه إدارة ملف المياه في البلاد. وتشير دراسة متخصصة إلى إن العديد من العوامل الطبيعية والبشرية تتضافر في صنع هذه المشكلة. ولها نتائج بيئية واقتصادية واجتماعية وحضارية وخيمة أبرزها فقدان الأراضي المنتجة وتحرك الكثبان الرملية وهبوب العواصف الرملية والترابية الشديدة وما ينتج عنها من زيادة تلوث الهواء.

قد يبدو من السهل تمييز الأراضي المتصحرة لكن في الحقيقة من الصعب تعيينها ووصفها باستخدام مصطلحات بسيطة. حيث أن التشخيص الدقيق يتطلب التعرف على عدد كبير من العوامل، وحتى بعد ذلك فإن المشكلة تبقى معقدة بسبب اختلاف الآراء بخصوص الأهمية النسبية للعوامل المختلفة.

وتتسارع في العراق ظاهرة التصحر، وتقدر نسبة الأراضي المعرضة لها بأنها تتجاوز ٩٢٪ من مجموع المساحة الإجمالية. إن زحف الصحراء وتوسعها على حساب الأراضي الزراعية، وعدم كفاية برامج مكافحة التصحر، ينتج عنه تناقص مستمر لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة والداخلة في الإنتاج الزراعي، وخاصة في المنطقة الوسطى والجنوبية، جراء تفشي الملوحة وانتشارها نتيجة عدم تكامل شبكة المبازل أو عدم توفرها وتغدق الأراضي بسبب ارتفاع المياه الجوفية (النزيز) فيها، وحتى الأراضي التي تم استصلاحها فإنها تعاني من عودة تملح التربة فيها نتيجة سوء الصيانة.

وفي المحافظات نلاحظ الأراضي الصحراوية والمتصحرة بشكل واضح، ففي بابل توجد في منطقة الجزيرة (الشوملي/المدحتية) وفي صلاح الدين في (تكريت وبيجي)، وفي القادسية في (عفك)، وفي (الأنبار) أغلب أراضي محافظة الأنبار هي أراض صحراوية، وتتعرض التربة فيها لتدهور الغطاء النباتي بسبب قلة الأمطار والرعي الجائر والتحطيب، وفي ذي قار في جنوب البطحاء ومركز الناصرية ، وفي البصرة تدهور الغطاء النباتي ايضاً بسبب الرعي الجائر والتحطيب وتكون بعض الكثبان الرملية، وهذا ينطبق على واسط أيضا وفي نينوى في الحضر والصاخنة وأبو عدل، وفي كربلاء أكثر الأراضي المتصحرة في مقاطعة الكرط وعين التمر والرزازة بمساحات تقدر بـ ٢٦ كم٢ ، وفي المثنى ٢٨٠٠ دونم أراض متصحرة، في قضاء الخضر وهي منطقة صحراوية تتعرض لانجراف التربة وتكون الرمال الثابتة والمتحركة بسبب عدم وجود أحزمة خضراء . ومن هنا يتبين أن التصحر أصاب مناطق واسعة كانت من أفضل الأراضي الزراعية.